مذكرة مرفوعة إلى عملية برنامج عمل الانتقال العادل في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تفعيل آلية الانتقال العادل

يرحّب منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، ومنظمة فيان الدولية، والفرنسيسكان الدولية، ومؤسسة آيبون الدولية، والشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنظمة ريفرز آند رايتس، بالفرصة المتاحة للاستجابة إلى الدعوة الموجَّهة إلى الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف لتقديم آرائهم بشأن عملية تفعيل آلية الانتقال العادل في إطار برنامج عمل الانتقال العادل لدولة الإمارات العربية المتحدة التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وذلك عملاً بالقرار رقم CMA.7/2، الفقرة 26.

جهات الاتصال:

رانجانا غيري، منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية - ranjana2@apwld.org

سابين بابست، منظمة فيان الدولية - pabst@fian.org

بودي تجاهجونو، الفرنسيسكان الدولية-b.tjahjono@franciscansinternational.org

إيفان فيل أنريلي، مؤسسة آيبون الدولية - ienrile@iboninternational.org

باتريسيا ميراندا واتيمينا، الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - pwattimena@escr-net.org

تانيا لي روبرت ديفيس، ريفر آند رايتس - tanya@riversandrights.org

---

نرى أن العنصر الأساسي الذي ينبغي أن يوجّه عملية تفعيل آلية الانتقال العادل يتمثل في تحديد مفهوم "الانتقال العادل" الذي تقوم عليه هذه الآلية. ولكي يكون الانتقال عادلاً ومنصفًا بحق، ينبغي الإقرار بأن أزمة المناخ هي نتاج النموذج الاقتصادي السائد القائم على الوقود الأحفوري وأنماط النمو والاستخراج غير المحدودين، وهي أنماط تنتهك حقوق الشعوب وتستولي على الأراضي والموارد وتتحكم بالعمالة، ولا سيما في بلدان الجنوب العالمي. ومن ثمّ، فإن تحقيق انتقال عادل يقتضي تحولاً بنيويًّا ينفصل عن هذا النموذج الاقتصادي ويعالج اختلالات موازين القوى التي أدامته. ويعني ذلك تحميل الجهات الأكثر مسؤولية عن الأزمات المناخية نصيبها العادل من أعباء التحول، مع تمكين المجتمعات التي عانت طويلاً من الظلم البنيوي من الاضطلاع بدور فعلي في صناعة القرار والتحكم بالموارد.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تكون آلية الانتقال العادل قناة تضمن وضع العدالة الاجتماعية والعدالة الجندرية في صميم جميع عمليات المناخ والتنمية. كما ينبغي أن تدعم تصميم سياسات انتقالية تستند إلى أطر حقوق الإنسان وتنفيذها، وأن تُطوَّر بقيادة العمال وصغار المزارعين ومقدّمي الغذاء الصغار، والشعوب الأصلية، والنساء، والشباب، وسائر المجتمعات التي عانت تاريخيًّا من التهميش والاضطهاد. فقد أسهمت نضالات هذه الفئات من أجل تحقيق السيطرة الديمقراطية على اقتصاداتها ومواردها في بلورة حلول قادرة على إحداث التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق انتقال عادل بحق. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي للآلية أن تيسّر الوصول إلى تمويل عام كافٍ ويمكن التنبؤ به، على شكل منح وغير مشروط، إلى جانب تعزيز ديمقراطية الطاقة وضمان الوصول العادل إلى التكنولوجيا، بما يمكّن بلدان الجنوب العالمي ومجتمعاته من اعتماد مسارات انتقال تصون حقوق الإنسان وتستند إلى أولوياتها التنموية.

نستعرض في الأقسام التالية هذه الرؤى بمزيد من التفصيل للنظر فيها عند إعداد مشروع نص القرار الخاص بآلية الانتقال العادل، مع إبراز العناصر الأولية التي تُعدّ ضرورية لتمكين الآلية من الوفاء بولايتها المتمثلة في "تمكين انتقالات عادلة ومنصفة وشاملة للجميع".

أولاً- النطاق

في العديد من البلدان، يُنفَّذ العمل المناخي في سياق أزمات متداخلة تشمل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والاحتلال غير المشروع والنزاعات والتفاوتات التاريخية وغيرها من الاختلالات البنيوية. وتتفاقم هذه الأوضاع بفعل اتفاقيات تجارية وسياسات نيوليبرالية مجحفة، وتصاعد النزعة العسكرية وتنامي السلطوية واستمرار الأنظمة الأبوية. وقد أسهمت هذه العوامل في تمكين بلدان الشمال العالمي من مواصلة استخراج الموارد من بلدان الجنوب العالمي ومراكمة الثروة على حسابها، فيما تتحول بلدان الجنوب إلى مجرد مصدّر للمواد الخام والعمالة منخفضة التكلفة، ومستورد للسلع المصنّعة ذات القيمة المضافة العالية. وعليه، لا بدّ من أخذ هذه الظروف بعين الاعتبار عند تحديد نطاق عمل الآلية لكونها تشكل الإطار الذي تتحرك ضمنه الحكومات. كما يتعيّن على الآلية أن تعالج مجموعة مترابطة من المجالات الموضوعية الأساسية لتحقيق انتقالات عادلة وشاملة، وللاستجابة

للظروف التي تؤثر في العمل المناخي في العديد من بلدان الجنوب العالمي، بموازاة دعم هذه البلدان في إدماج مسارات الانتقال العادل ضمن إسهاماتها المحددة وطنيًّا وفي سياساتها واستراتيجياتها الوطنية الأخرى.

ومن بين هذه المجالات، ينبغي أن تشمل الآلية التحوّلات في العمل وسبل العيش في مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنظم الإنتاج القائمة على الوقود الأحفوري والأنشطة الاستخراجية، مثل الطاقة والنقل والصناعة التحويلية والتعدين والزراعة والنظم الغذائية وغيرها. فالتغيرات التي ستطرأ على هذه القطاعات ستترك آثارًا مباشرة على العمال والمجتمعات التي تعتمد عليها في سبل عيشها، حيث يعمل كثير منهم في ظروف عمل هشة وغير مستقرة. وعليه، ينبغي لآلية الانتقال العادل أن تضطلع بدور أساسي في دعم إعداد خطط انتقال وطنية تكفل احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق العمال وفقًا لاتفاقيات منظمة العمل الدولية ومعاييرها، وأن تضمن توفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية، فضلاً عن صون الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وإتاحة فرص إعادة التأهيل المهني وتنويع سبل العيش.

وعلى صعيدٍ متصل، يعتمد أداء الاقتصادات بدرجة كبيرة على اقتصاد الرعاية الذي يقع عبئه على النساء أكثر من سواهن، عن طريق العمل غير المدفوع أو منخفض الأجر أو العمل غير الرسمي. وعليه، يتحتم على آلية الانتقال العادل الاعتراف بهذا الواقع والسعي إلى زيادة التمويل العام المخصّص للخدمات الصحية ورعاية الأطفال وأنظمة الحماية الاجتماعية، مع التصدي للأعراف الجندرية التي تقلّل من قيمة عمل النساء وتحجب أعمال الرعاية، والاعتراف بعملهن ومشاركتهن وقيادتهن[1]. وتكتسب هذه التدابير أهمية خاصة في ظل سياسات التقشّف التي أضعفت الخدمات العامة في العديد من البلدان، وضاعفت أعباء الرعاية الملقاة على النساء بمختلف فئاتهن، الأمر الذي يحدّ من قدرتهن على الاندماج في سوق العمل والاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة.

وبالمثل، ينبغي أن تشمل ولاية الآلية إدارة الأراضي والمحيطات والنظم الغذائية والموارد الطبيعية، إذ تؤدي الزراعة التجارية واسعة النطاق وقطع الأشجار والتعدين وغيرها من الصناعات الاستخراجية إلى تركيز السيطرة على الموارد الطبيعية في أيدي الشركات والمؤسسات الزراعية الكبرى وكبار الملاك. وهذا التركيز سيفضي إلى تجريد المجتمعات المحلية من مواردها، وتسريع التدهور البيئي، وإضعاف النظم الغذائية المحلية. وعليه، ينبغي لآلية الانتقال العادل أن تدعم تدابير تضمن تعزيز الوصول العادل إلى الأراضي والمحيطات والأقاليم والنظم البيئية، بما في ذلك السياسات التوزيعية وضمان حيازة الأراضي للمجتمعات التي تعتمد عليها، وتعزيز الانتقال نحو الزراعة الإيكولوجية.[2] ويتطلب ذلك أيضًا رفض الحلول الزائفة التي تروّج لها الشركات وتعزز سيطرة القطاع الخاص، مع التركيز على دعم الحلول المجتمعية[3] التي تعزّز قدرة المجتمعات على إدارة أراضيها وأقاليمها[4] وحماية السيادة الغذائية.

ترتبط سيطرة الشركات على الموارد ارتباطًا وثيقًا بتدابير تجارية جائرة تُسهم في تكريس أنماط الاستخراج المكثف للموارد من بلدان الجنوب العالمي لتلبية سلاسل الإمداد العالمية، لا سيما أنها تعطي الأولوية للربح على حساب حقوق الإنسان وسلامة النظم البيئية والعناية بالحياة.[5] ولما كان التحول نحو اقتصاد غير قائم على الوقود الأحفوري سيُسرّع من توسّع أنظمة الطاقة المتجددة، ويزيد الطلب على استخراج المعادن الانتقالية "الحرجة"، يصبح من الضروري أن تتصدى آلية الانتقال العادل لهذه التدابير.[6] وما لم يصر إلى إرساء قواعد تجارية عادلة وشفافة، ستعيد سلاسل إمداد الطاقة المتجددة إنتاج العلاقات الاقتصادية الاستخراجية عينها. وقد تجلّى ذلك بالفعل في التدابير التجارية الأحادية، مثل آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي، التي يُتوقع أن تفرض أعباءً على الإنتاج كثيف الكربون في بلدان الجنوب العالمي، وأن تؤدي إلى خفض مدخولها بنحو 5.9 مليارات دولار أمريكي، مقابل تحقيق خفض عالمي لا يتجاوز 0.1% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون[7]. وفي

---

[1] منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، تفسير نسوي للانتقالات العادلة والمنصفة في سياق تغيّر المناخ (شيانغ ماي: منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، 2018)، https://apwld.org/wp-content/uploads/2018/02/2018_Just_and-Equitable_Transitions_briefer.pdf.

[2] منظمة فيان الدولية، انتقال عادل إلى الزراعة الإيكولوجية،https://www.fian.org/en/a-just-transition-to-agroecology-3/.

[3] منظمة آيبون الدولية، تحرير قوة الحلول المجتمعية للمناخ (2024)، https://climatejusticehub.org/2024/11/04/unlocking-the-power-of-community-led-climate-solutions/.

[4] منظمة فيان الدولية، الأرض من أجل العدالة الغذائية والمناخية: قضية الإصلاحات الزراعية التوزيعية (هايدلبرغ: منظمة فيان الدولية، 2025)، https://www.fian.org/wp-content/uploads/2025/06/Briefing-paper_Climate-land-inequality_designed_final-rev.pdf.

[5] منظمة آيبون الدولية، هيكل التجارة العالمي والتهافت على المعادن الحرجة، https://iboninternational.org/download/the-global-trade-architecture-and-the-rush-for-critical-minerals/

[6] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تكلفة الطاقة "الخضراء" على حقوق الإنسان: ورقة جديدة إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتغيّر المناخ https://www.escr-net.org/resources/exposing-the-human-rights-cost-of-green-energy-escr-net-submits-input-to-un-special-rapporteur-on-climate-change/

[7] شبكة العالم الثالث، البلدان النامية تؤكد أن التدابير التجارية الأحادية تعيق الطموح المناخي،(8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025) https://twn.my/title2/climate/info.service/2025/cc251108.htm.

المقابل، تفتقر العديد من بلدان الجنوب إلى القدرة على اعتماد سياسات مماثلة أو أطر تشريعية بيئية متقدمة، وتُضطر إلى الاعتماد على الفحم والصناعات كثيفة الكربون، وذلك نتيجة إخفاق بلدان الشمال العالمي في توفير التمويل المناخي الكافي. وعليه، ينبغي لآلية الانتقال العادل أن تدعم الدول في تقييم سبل تأثير التدابير التجارية في استراتيجياتها الانتقالية، بما في ذلك تداعياتها على استخراج الموارد؛ وأن تضمن في الوقت عينه توفير بلدان الشمال العالمي الموارد الكافية لتلبية احتياجات بلدان الجنوب العالمي في مسارات الانتقال. علاوة على ذلك، تبرز الحاجة الملحّة إلى إجراء تدقيق مناخي للنظم التجارية والاستثمارية السائدة، لضمان عدم إسهام هذه القواعد في تكريس أزمة المناخ، أو تعزيز الاعتماد على الوقود الأحفوري، أو تقييد الحيّز السياساتي اللازم لتحقيق انتقالات عادلة ومنصفة. وأخيرًا، يجب ألا تؤدي أي تدابير مناخية مرتبطة بالتجارة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة أو نقل الأعباء إلى بلدان الجنوب العالمي، بل ينبغي أن تكون تدابير تقدمية قائمة على الشفافية والإنصاف، ومقرونة بدعم فعلي وملموس لهذه البلدان.

ثانيًا- المبادئ التوجيهية

في المقام الأول، يجب أن تستند آلية الانتقال العادل إلى **مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل بلد من البلدان، وكذلك إلى مبدأ "تغريم الملوّث"**، على النحو المعترف بهما في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وبناءً عليه، ينبغي أن تصبح الآلية أداة لتحقيق العدالة التعويضية، بما يقتضي من بلدان الشمال العالمي جبر الأضرار المناخية التاريخية والمستمرة التي لحقت ببلدان الجنوب العالمي ومعالجتها. وقد أصدرت محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان فتوى أكدت أن الحكومات ملزمة بمنع الأضرار الجسيمة سواء داخل حدودها أو خارجها، باعتبار أن استقرار المناخ شرط أساسي للتمتع الفعلي بحقوق الإنسان. ومن ثمّ، يتعين على الدول اعتماد تدابير مناخية، وتنظيم عمل الجهات الفاعلة الخاصة، وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة تغيّر المناخ، في إطار واجبها في حماية الحق في الحياة والسلامة الشخصية وسائر الحقوق الأساسية.[8] وفي الاتجاه عينه، أوضحت محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن التزامات الدول في سياق تغيّر المناخ أن الحكومات ملزمة بموجب القانون الدولي بمنع الأضرار المناخية والتصدي لآثارها، ويشمل ذلك التعويض عند وقوع الضرر.[9] ويعني تفعيل هذه المبادئ في سياق آلية الانتقال العادل ترجمتها إلى آليات عملية تكفل الحق في الجبر ضمن مسارات انتقال منصفة.

كما ينبغي أن تقوم الآلية على **أساس يضع الكرامة الإنسانية والعدالة بين الأجيال في صميمها**، بما يضمن حماية حقوق الإنسان لأجيال الحاضر والمستقبل على حد سواء.[10] يُكرَّس هذا المبدأ باستمرار في كلّ من الاجتهادات القضائية الدولية والوطنية،[11] وهو يقتضي **تحولاً شاملاً** يدمج العدالة الاجتماعية والشمول وعدم التمييز والتوازن البيئي في جميع مراحل الانتقال. ويُعدّ مبدأ **الإيكولوجيا المتكاملة** من المبادئ الأساسية في هذا السياق، إذ يعترف بالقيمة الجوهرية للطبيعة وبترابط جميع أشكال الحياة، ويضع استعادة النظم البيئية والتنوع البيولوجي جنبًا إلى جنب مع رفاه الإنسان.

ولكي يكتسب الانتقال العادل شرعيته، يجب أن يكون تنفيذه **ديمقراطيًا وشاملاً وتشاركيًا**، مع تمكين الشعوب الأصلية، ومقدّمي الغذاء الصغار، والمجتمعات النهرية والساحلية، والعمال، والنساء، والشباب من الانخراط في صناعة القرار، وأن لا تكون مجرد أطراف استشارية. ويتطلب ذلك أيضًا اعتماد **نهج متحرر من الإرث الاستعماري**، يستند إلى الحكمة المحلية والروحانيات ونظم المعرفة لدى الشعوب الأصلية، ويتحدى النماذج الاستخراجية التي كرّست تهميش المجتمعات على مرّ التاريخ. ومن شأن هذه المبادئ مجتمعة أن تضمن انتقالاً إلى مستقبل مستدام يتسم بالعدالة والتجذر الثقافي والمسؤولية البيئية.

علاوة على ذلك، يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان أن تحترم سياسات الانتقال مبدأي **عدم التراجع والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**. ويتعين على الدول اتخاذ خطوات إيجابية نحو إعمال هذه الحقوق، وتجنب أي تدابير تؤدي إلى تدهورها. وفي سياق الانتقال العادل والمنصف، يشمل ذلك رفض "الحلول" الزائفة التي لا تعالج الأسباب

---

[8] محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، الفتوى رقم 32 لعام 2025: حالة الطوارئ المناخية وحقوق الإنسان، 3 تموز/يوليو 2025.
https://corteidh.or.cr/tablas/OC-32-2025/index-eng.html#

[9] محكمة العدل الدولية، التزامات الدول الأعضاء في ما يتعلق بتغيّر المناخ، فتوى، 23 تموز/يوليو 2025.
https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/187/187-20250723-adv-01-00-en.pdf.

[10] مبادئ ماستريخت بشأن حقوق الإنسان للأجيال المقبلة (جنيف: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2023)
https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/new-york/events/hr75-future-generations/Maastricht-Principles-on-The-Human-Rights-of-Future-Generations.pdf.

[11] قضية الأجيال المقبلة ضد وزارة البيئة وآخرين، المحكمة العليا في كولومبيا، 5 نيسان/أبريل 2018 ؛ انظر أيضًا قضية ليغاري ضد اتحاد باكستان، المحكمة العليا في لاهور، W.P. رقم 25501/2025 (2015)

الجذرية لأزمة المناخ، والتركيز بدلاً من ذلك على إجراءات مناخية مجتمعية ترتكز إلى حقوق الإنسان، وتشمل الخفض السريع والجذريّ والتخلص التدريجي العادل من الوقود الأحفوري.[12]

لقد قيّدت أنماط الاستخراج الاستعماري التاريخية والتهميش في الاقتصاد العالمي مسارات التنمية المتاحة للعديد من بلدان الجنوب العالمي. لذلك، ينبغي أن تكرّس الآلية **الحق في التنمية**، بما يشمل تمكين هذه البلدان من السعي إلى التصنيع المستدام المتوافق مع حقوق الإنسان للقضاء على الفقر، وتوليد فرص العمل، وتعزيز السيادة الاقتصادية.[13] ولا ينبغي للعمل المناخي أن يفرض قيودًا جديدة تحدّ من هذه المسارات، بل يتعين أن تعزز عمليات الانتقال **الملكية الديمقراطية** للموارد الطبيعية والقطاعات الإنتاجية، بما يكفل توزيع عوائد التنمية بصورة عادلة.

ويجب أن تعترف الآلية **بأعمال الرعاية المنقوصة القدر، بما في ذلك العمل غير المدفوع أو منخفض الأجر**، وبالدور الحيوي للنساء في حماية البيئة [14]، وصون الموارد المشتركة مثل المياه والتربة والبذور والغابات وأشجار المانغروف، وفي الحفاظ على التنظيم المجتمعي والمعارف التقليدية،[15] إلى جانب **العمل غير المدفوع أو منخفض الأجر الذي تمارسه النساء** الذي يحافظ على الاقتصاد العالمي. ويعني ذلك الإقرار بأن النمو الاقتصادي العالمي اعتمد طويلاً على الأجور المنخفضة للنساء العاملات في قطاعات منخفضة الانبعاثات وغير مستقرة وغير رسمية، بما في ذلك زراعة الكفاف والعمل الخدمي والعمل المنزلي وأعمال الرعاية.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تعترف الآلية بأن **التخلص من النزعة العسكرية شرط أساسي** لتحقيق انتقال عادل ومنصف. فالنزعة العسكرية تعتمد على إنتاج الأسلحة والطائرات والسفن والمركبات وغيرها من المعدات التي تستخدم الوقود الأحفوري وتزيد من الانبعاثات، مما يبرز الحاجة إلى ضبط التسلح والتحول بعيدا من اقتصادات الحرب. كما اتضح أن القنابل والصواريخ، لا سيما في غرب آسيا، لا تدمر المجتمعات والبنى التحتية فحسب، بل تقضي أيضًا على النظم البيئية، بما في ذلك مخازن الكربون مثل الغابات، وتنتج كميات هائلة من الانبعاثات. ومن ثمّ، يجب تصميم الآلية وتنفيذها وفق **نهج حقوقي**، يضع في صلبه حماية هذه الحقوق وإعمالها، وكذلك حقوق الطبيعة وترابطها، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق المجتمعات المتأثرة في الخطوط الأمامية والمناطق المتاخمة للأنشطة الملوّثة، ومعالجة المظالم التاريخية وتعزيز العدالة الاجتماعية، والتركيز على التكيّف التحولي[16] طويل الأمد بدلًا من الحلول المؤقتة.

وأخيراً، يجب إدماج العدالة الجندرية في جميع جوانب آلية الانتقال العادل. ويتطلب التصدي لأوجه عدم المساواة الجندرية التاريخية اعتماد مقاربة تقاطعية تعترف **بتداخل الهويات الاجتماعية، بما في ذلك العِرق والطبقة والإثنية والميل الجنسي**. وينبغي أن تسترشد الآلية بمواطن الهشاشة والإسهامات الخاصة بالنساء والشعوب الأصلية والأفراد من مجتمع الميم-عين وسائر الفئات التي عانت من التهميش، مع ضمان إدماج مختلف وجهات النظر وتلبية احتياجات هذه المجتمعات على جميع المستويات، بما يشمل وضع مسارات تنفيذ تحويلية مراعية للنوع الاجتماعي، بجداول زمنية واضحة وخطط عمل شاملة وموارد مخصصة.

ثالثًا- المشاركة والحوكمة

يتعين على هياكل صناعة القرار في آلية الانتقال العادل أن تضمن المشاركة الكاملة والفعّالة للعمال، والشعوب الأصلية، وصغار المزارعين، والمجتمعات النهرية والساحلية، والنساء، والشباب، والأشخاص من أصول أفريقية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وسائر المجتمعات التي عانت تاريخيًّا من التهميش. ويستوجب هذا الأمر مأسسة المشاركة داخل الآلية بواسطة التمثيل

---

[12] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة: السبيل إلى مواجهة أزمة المناخ (نيويورك: الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، https://www.escr-net.org/resources/the-right-to-a-clean-healthy-and-sustainable-environment-a-pathway-to-address-the-climate-crisis/.

[13] منظمة أيبون الدولية، إعادة تصوّر تصنيع مستدام قائم على الشعوب (مدينة كويزون: منظمة أيبون الدولية، 2025)، https://iboninternational.org/download/re-envisioning-a-sustainable-peoples-industrialisation/.

[14] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الميثاق المشترك للنضال الجماعي، نسخة محدثة مع تأملات من علن *2024*، https://www.escr-net.org/resources/common-charter-for-collective-struggle/.

[15] منظمة فيان الدولية، منظمة فيان الدولية، النساء الريفيات والرعاية والمواد الكيميائية الزراعية: الآثار والمقاومة من الأقاليم في الإكوادور وهندوراس (هايدلبرغ: منظمة فيان الدولية، 2025)، https://www.fian.org/wp-content/uploads/2025/12/Rural-women-care-and-agrochemicals-1.pdf.

[16] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، تعريف وفهم التكيف التحويلي على مستويات ومساحات وقطاعات مختلفة، وتقييم التقدّم في التخطيط وتنفيذ مقاربات التكيف التحويلي على المستوى العالمي، الورقة الفنية FCCC/TP/2024/8، (بون، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، 5تشرين الثاني/نوفمبر 2024)، https://unfccc.int/sites/default/files/resource/tp2024_08.pdf.

الرسمي لهذه الفئات في الهيئات الاستشارية وصناعة القرار، ووضع إجراءات واضحة تُتيح المعلومات للجمهور، وآليات تمكّن المجتمعات من المشاركة الفعلية في جميع العمليات. كما يجب أن يُعدّ الحق في تقرير المصير، إلى جانب مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية، معيارًا غير قابل للتفاوض في جميع السياسات الانتقالية التي تدعمها الآلية.[17]

تستلزم المشاركة الفاعلة معالجة الحواجز البنيوية التي تقصي مجتمعات الخطوط الأمامية المتضررة من صناعة القرار المناخي والحكومة ذات الصلة. لذلك، ينبغي للآلية توفير دعم مالي مخصص وغير مشروط للمنظمات والشبكات الشعبية في بلدان الجنوب العالمي، لتمكينها من المشاركة في هيئات الحوكمة وعمليات الرقابة، دون المساس بمبدأ عدم التدخل أو بحقها في تقرير مصيرها الداخلي. ويشمل ذلك تمويل السفر، وخدمات الترجمة، والدعم التقني، والبحوث المستقلة التي تقودها المجتمعات.

ويجب أن تتضمن ترتيبات الحوكمة ضمانات تحول دون استحواذ المصالح الخاصة على الآلية، لا سيما تلك التي أسهمت تاريخيًّا في تفاقم أزمة المناخ. ويتعين اعتماد سياسات صارمة لتضارب المصالح تمنع الجهات الفاعلة من شركات الوقود الأحفوري والصناعات الاستخراجية الكبرى، وكذلك الجهات التي حدّدها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بوصفها متورطة في انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وأنشطة غير قانونية،[18] من التأثير في عمليات صناعة القرار الخاصة بالآلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدماج متطلبات الشفافية وآليات الرصد المستقلة ضمن إطار الحوكمة، بما يضمن خلو الآلية وسياساتها من إملاءات المصالح التجارية.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تتضمن الآلية أنظمة قوية للمساءلة والانتصاف تشمل أيضًا الشركات والجهات الفاعلة في قطاع الأعمال،[19] لا سيما في مجالات الوقود الأحفوري والتعدين والطاقة والصناعات العسكرية والتكنولوجيا الرقمية. ويجب أن تتاح للمجتمعات المتضررة من مشاريع الانتقال آليات مستقلة لتلقي الشكاوى والتحقيق فيها وإنفاذ سبل الانتصاف عند وقوع انتهاكات. كما ينبغي اعتماد عمليات مراجعة دورية لتقييم آثار تدابير الانتقال وضمان استجابة الآلية لاحتياجات المجتمعات.

رابعًا- التمويل

لدعم مسارات الانتقال التي تحددها الدول، ينبغي أن تضطلع الآلية بدور في تحديد فجوات التمويل التي تشوب استراتيجيات الانتقال، وضمان تدفق تمويل مناسب من بلدان الشمال العالمي إلى بلدان الجنوب العالمي. ويجب أن تُعدّ هذه الموارد جزءًا من التعويضات عن الدَّين المناخي الناجم عن الانبعاثات التاريخية والمستمرة،[20] وكذلك عن الأضرار الاجتماعية والبيئية المتراكمة التي لحقت ببلدان الجنوب العالمي أكثر من سواها نتيجة الاستعمار والاستخراج والاستغلال والحروب والنظم الاقتصادية الجائرة.

يجب أن يكون تمويل الانتقال العادل كافيًّا وقابلًا للتنبؤ وعلى شكل منح، وأن يُبرمج من خلال التزامات تمويلية عامة متعددة السنوات تتيح للدول التخطيط لاستراتيجيات انتقال طويلة الأجل. ولتحقيق ذلك، ينبغي لآلية الانتقال العادل أن تعزز إعادة توجيه أولويات التمويل، ولا سيما في بلدان الشمال العالمي، بما يشمل تحويل الموارد العامة المخصصة للعسكرة والحروب، وكذلك تلك الموجهة لدعم الوقود الأحفوري، من بين مجالات أخرى. كما ينبغي للآلية أن تيسّر إعادة توجيه هذه الموارد نحو العمل المناخي، وأن تدعم بلدان الجنوب العالمي في المضي قدمًا في مساراتها الخاصة بالانتقال والتنمية.

ويجب أن يكون هذا التمويل جديدًا يُضاف إلى التزامات التمويل القائمة المخصّص للتخفيف والتكيّف ومعالجة الخسائر والأضرار. ورغم تقاطع الانتقال العادل مع هذه الركائز من العمل المناخي، فإنه ينبغي أن يؤدي وظيفة متميزة تتمثل في ضمان توخي الانصاف في العمل المناخي، مع حماية المجتمعات وسبل عيشها خلال انتقال البلدان من الوقود الأحفوري وأنظمة الإنتاج الاستخراجية. ويشمل ذلك تمويل برامج إعادة التأهيل وإعادة التدريب المهني للعمال المتضررين، وتنويع سبل

---

[17] الفرنسيسكان الدولية والاتحاد اللوثري العالمي، الانتقال العادل وحقوق الإنسان: رؤى من مجتمعات مؤمنة (جنيف: فرنسيسكان الدولية والاتحاد اللوثري العالمي، دون تاريخ)، https://franciscansinternational.org/es/wp-content/uploads/2025/11/COP30_Just_Transition_ENG.pdf.

[18] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حقوق الإنسان وتغيّر المناخ (تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، A/HRC/60/19 https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session60/advance-version/a-hrc-60-19-aev.pdf.

[19] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حان وقت العمل: تأمين مستقبل مستدام باعتماد المساءلة المؤسسية- أهمية صك الأمم المتحدة الملزم قانونًا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية بوصفه أداةً هيكلية لتحقيق العدالة البيئية (نيويورك، الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من دون تاريخ)

[20] منظمة أيبون الدولية، تمويل المستقبل: بلورة هدف تمويل المناخ لما بعد العام *2025*، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، https://climatejusticehub.org/2024/11/05/financing-the-future-framing-the-post-2025-climate-finance-goal/

العيش المجتمعات التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية، فضلًا عن تعزيز الخدمات العامة التي تحمي هذه المجتمعات من الآثار المحتملة.
كما ينبغي أن يولي تمويل الانتقال العادل الأولوية للحلول المجتمعية القائمة على حقوق الإنسان، مثل نظم الإنتاج الزراعي الإيكولوجي، وإعادة توزيع الأراضي، وسائر المبادرات الشعبية التي تعزز الوصول الديمقراطي إلى الموارد الإنتاجية وإدارة الموارد المشتركة. كما تُعدّ المخصصات الموجّهة للتمويل التحويلي المراعي للنوع الاجتماعي أمرًا أساسيًّا، لا سيما في ما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية للرعاية وأنظمة الحماية الاجتماعية التي تعالج الأعباء غير المتكافئة التي تتحملها النساء.

ولضمان وصول التمويل إلى الفئات الأكثر تضررًا، ينبغي لآلية الانتقال العادل أن تيسّر ترتيبات تمكّن المجتمعات الواقعة في الخطوط الأمامية والمتاخمة لمناطق الضرر من الوصول المباشر والشفاف إلى الموارد. ويشمل ذلك دعم الأطر المحددة وطنيًّا التي تُخصّص الموارد للمبادرات المجتمعية بهدف تعزيز الاقتصادات المحلية، وإنشاء قنوات تتيح للجهات الفاعلة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية تحديد أولويات التمويل، فضلًا عن تبسيط إجراءات الوصول عبر مؤسسات تمويل المناخ ذات الصلة. كما ينبغي للآلية تعزيز ضمانات قوية تكفل تمكين المجتمعات من ممارسة سلطة فعلية ومنصفة في صنع القرار بشأن كيفية استخدام الموارد.

وأخيرًا، لا يمكن تمويل الانتقالات العادلة بالاعتماد على التمويل القائم على المشاريع وحده. ففي الوقت الراهن، تواجه بلدان الجنوب العالمي قيودًا إضافية تعيق مسارات الانتقال، نتيجة أعباء الديون الخارجية غير المستدامة، وأنظمة الملكية الفكرية وبراءات الاختراع التي تُقيّد الوصول إلى تكنولوجيات المناخ. وتدفع هذه الأوضاع بلدان الجنوب إلى إعطاء الأولوية لخدمة الديون ولأنماط الاستخراج الموجّهة نحو التصدير، فضلًا عن تبنّي تدابير تقشفية. ومن ثمّ، من الضروري أن تعزّز آلية الانتقال العادل تدابير من قبيل الإلغاء الشامل للديون وتفكيك أنظمة الملكية الفكرية، بما يتيح توفير الحيّز المالي لبلدان الجنوب العالمي وتمكينها من انتهاج استراتيجيات انتقال سيادية.

خامسًا- الخطوط الحمراء
يحدّد هذا القسم مجموعة من المطالب الجماعية بشأن ما ينبغي ألا تؤول إليه آلية الانتقال العادل:

بدايةً، يجب ألا تُستخدم آلية الانتقال العادل لإعادة تلميع الأنشطة الاستخراجية أو لترسيخ "حلول" زائفة، مثل سدود الطاقة الكهرومائية واسعة النطاق، والمفاعلات النووية الصغيرة المعيارية، وآليات تعويض الكربون، والأسواق التي تيسّر الاستحواذ الأخضر أو الاستيلاء على أراضي المجتمعات المحلية ومحيطاتها وهوائها تحت ذريعة الانتقال، بما يتيح للملوّثين التاريخيين التهرّب من إجراء تخفيضات فعلية في الانبعاثات.

ثانيًا، يجب ألا تُفسَّر آلية الانتقال العادل أو تُفعَّل بطرق من شأنها إضعاف أو تأخير أو طمس الحاجة المُلحّة إلى التخلص التدريجي السريع من الوقود الأحفوري، استنادًا إلى أسس علمية ومبادئ الإنصاف، وبما يتسق مع هدف حصر ارتفاع درجة الحرارة العالمية في حدود 1.5 درجة مئوية. ويجب أن تظل الصلة بين آلية الانتقال العادل والتحول نحو مستقبل خالٍ من الوقود الأحفوري واضحة وصريحة، وألا يجري تمييعها أو إعادة توظيفها بما يضفي شرعية على استمرار استخراج الوقود الأحفوري أو التوسع فيه.

ثالثًا، يجب ألا تقوّض آلية الانتقال العادل حق بلدان الجنوب العالمي في التنمية، أو تحدّ من الحيّز السياساتي المتاح لها لاعتماد مسارات تتوافق مع ظروفها الوطنية. ونظرًا لأن عمليات الانتقال ستجري في سياقات متباينة، فلا ينبغي للآلية أن تفرض سياسات تكرّس نماذج انتقال موحّدة، بما في ذلك فرض اشتراطات تجعل الحصول على الدعم مرهونًا باعتماد إصلاحات سياساتية محددة. وعلاوة على ذلك، يجب ألا تتحول آلية الانتقال العادل إلى أداة لمعاقبة بلدان الجنوب العالمي على ممارستها حقها في التنمية، بما في ذلك حقها في تحديد الكيفية التي تنفّذ بها مسارات انتقالها.

رابعًا، يجب ألا تتحول آلية الانتقال العادل إلى محرّك للعسكرة أو لعسكرة المجتمعات، بما في ذلك استخدامها ذريعةً لأمننة مناطق الانتقال (مثل ممرات الطاقة، ومناطق التعدين، والمناطق الساحلية والغابات) بحجة حماية "المصالح الوطنية" أو "المصلحة العامة". كما يجب ألا تُستخدم لإضفاء الشرعية على قمع المجتمعات والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية الذين يعارضون مشاريع الطاقة المتجددة، أو استخراج المعادن الانتقالية، أو غيرها من الأنشطة الاستخراجية المفروضة باسم "الانتقال العادل". وقد أُشير مرارًا إلى أن عسكرة المجتمعات، ولا سيما في المناطق التي تضم مشاريع الطاقة المتجددة

والمعادن الحرِجة، تُعدّ من بين العوائق التي تُقوّض حماية حقوق الإنسان، سواء في سياق التنظيم الحكومي أو ممارسات الشركات.[21]

خامسًا، يجب ألا تُضفي آلية الانتقال العادل الشرعية على التهجير القسري أو تُجرّد المجتمعات من هوياتها المميّزة وسبل عيشها وكرامتها. فلا يمكن بناء انتقال عادل ومنصف حقيقي على أساس الإبادة البيئية، أو الاحتلال غير المشروع، أو طمس الهوية الثقافية، أو برامج إعادة التوطين التي تُدمّر أنظمة الرعاية وأنماط الحوكمة العرفية، أو تجريم المجتمعات التي تدافع عن بيئتها وحقوق الإنسان.

سادسًا، يجب ألا تتحول آلية الانتقال العادل إلى أداة تعرقل حق المجتمعات في الجبر والانتصاف الفعّال عن الأضرار الماضية والمستمرة. كما يجب ألا توفّر الحماية للجهات الفاعلة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، من المساءلة عن انتهاكات البيئة وحقوق الإنسان، ولا أن تستبدل المسؤولية القانونية الملزمة وسبل الانتصاف القضائية بضمانات طوعية أو آليات تظلّم خاضعة لسيطرة الشركات وتفتقر إلى سلطة إنفاذ فعّالة.

وأخيرًا، يجب ألا تتحول آلية الانتقال العادل إلى أداة تمكّن المؤسسات المالية الدولية والشركات من تعزيز نفوذها وبسط سيطرتها على إعداد السياسات الوطنية وتطوير البنى المؤسسية التي تُنظّم قطاعات الطاقة والمناخ وإدارة الأراضي، وغيرها، على نحو يُعطي الأولوية للأرباح وللاستغلال المؤسسي على حساب حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسلامة النظم البيئية. كما يجب ألا تُكرّس الآلية أنماط تمويل مُنشِئة للديون تُقحم البلدان في دوامات مديونية غير مشروعة، وتحوّل الموارد العامة بعيدًا من الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، وتدفع الاقتصادات نحو أزمات مالية حادة ومخاطر الإفلاس.

[21] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تكلفة الطاقة "الخضراء" على حقوق الإنسان: ورقة جديدة مقدمة إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتغيّر المناخ (2025)، https://www.escr-net.org/resources/exposing-the-human-rights-cost-of-green-energy-escr-net-submits-input-to-un-special-rapporteur/-on-climate-change